تاريخ الإرسال: 2014/03/26 - تاريخ القبول للنشر: 3014/04/30 تاريخ النشر: 2014/07/06

أهمية أرشيف الإدارة الاستعمارية في تدوين تاريخ منطقة الجلفة

أ. حسان مغدوري

قسم العلوم الإنسانية. جامعة الجلفة

يمثل الأرشيف المصدر الأساسي والمباشر لكتابة التاريخ ، وهو الأصل لإعادة بعث الأحداث التاريخية ، ويتعين على الباحث في التاريخ العودة إليه، لاسيما في إطار إعادة لملمة تاريخنا المحلي باعتباره يشكل اللبنة الأساسية لبناء الذاكرة الوطنية .

في غياب الإنتاج التاريخي الذي يرقى إلى مستوى تلبية الرغبة الجامحة في معرفة تاريخ المنطقة ، فأنني رأيت من الأهمية بمكان البحث في الكم الهائل من المعطيات التاريخية التي تحملها تقارير الإدارة، ومراسلات القادة العسكريين ، والورقات التي أعدها الخبراء السياسيين والعسكريين ، وكذا الدراسات المتخصصة التي كان يعدها مركز المعلومات والتوثيق المتعلق بالمسلمين [1] (services d'informations et de documentations musulmanes)، عن مختلف القضايا والمواضيع ذات الصلة بمعرفة حيثيات أوضاع الأقاليم و أحوال السكان ، ولا سيما الدراسات المونوغرافية (monographique)،التي تعنى بشؤون منطقة الجلفة ، فكل هذه الوثائق الأرشيفية تشكل رافدا مهما في توفير مادة تاريخية دقيقة ، قد تساعدنا على إعادة بناء تاريخ المنطقة إذا تحكمنا في فحصها ونقدها وفق ما يقتضيه العمل الأكاديمي .

فقد عثرت في الأرشيف الوطني لما وراء البحار ،على عدة وثائق تعنى بشؤون منطقة الجلفة ، وهي تشمل المراسلات التي خطها ماري مونج marey monge [2] الحاكم العام لسنوات 1846 و 1847، والتي قدم فيها معلومات جغرافية وتاريخية عن أولاد نايل [3] وموجز عن تاريخ أولاد نايل[4] كما عثرت على دراسة مونوغرافية monographie بتاريخ 1922 ، عن ملحقة الجلفة ، وكذا عدة تقارير وورقات بشان الثروات التي تزخر بها منطقة الجلفة ، وعن المشاريع الاقتصادية ،كتربية الخروف وتنمية الثروة الحيوانية بمحطة تعضميت والتي يعود تاريخها الى سنة 1923 [5]و سنوات الأربعينات من القرن الماضي [6] فضلا عن سلسلة من التقارير السنوية الموجهة للحكومة العامة في

الفترة الممتدة من 1908 إلى 1946 [7]، وهي موجودة في علبتين من رصيد الواحات ، ذلك أن منطقة الجلفة كانت مصنفة ضمن ما كان يعرف بأقاليم الجنوب [8]

إن الملفت في هذه التقارير ثراء محتوياتها بالمعطيات التاريخية ،التي تشمل كافة مجالات الحياة عن منطقة الجلفة ، لذلك فهي لا تهم الباحث في التاريخ وحده ، ولكنها قد تفيد المهتم بالجغرافيا والمناخ والبيئة والاقتصاد والديمغرافيا وغيرها ، من مجالات الحياة عامة.

سأحاول في هذا الملتقى تسليط الضوء على عينة بسيطة من هذه الوثائق ،و التعريف بها من خلال عرض أهم المحاور التي تضمنتها ، و الخطوط العامة لمحتوياتها ،ذلك أن غزارة المادة التي تحملها والحيثيات التي تحتويها ،قد يتطلب منا إنتاج مجلدات ، ولكنني سأكتفي بالإشارة غالى المحتوى العام لهذه التقارير ، على ضوء العينة محل الاختيار ،بهدف توجيه الطلبة والباحثين المهتمين بتاريخ المنطقة ، إلى الاستعانة بها في جمع المادة التاريخية التي ستساهم في بناء التراكم المعرفي .

المواصفات الشكلية للتقارير

يبلغ متوسط عدد صفحات هذه التقارير في حدود 60 صفحة[9] ،وهي تعتمد على نفس المخطط العام في عرض الأوضاع ،بحيث يتكرر فيها المخطط العام للعرض ،غير أن المادة المحتواة تختلف تبعا للسنوات والظروف ،وما يستجد من أحداث ومعطيات ، و ينقسم مخطط العرض في هذه التقارير إلى 5 أقسام ،بحيث يعنى كل قسم منها بعرض جانبا من مجالات الحياة ، في شؤون القيادة و الإدارة والحكم والتنظيم السياسي والعدالة والأوضاع الاقتصادية والأشغال العمومية والتقديرات المستقبلية ، وكذا الإصلاحات المزمع إدخالها وهي كما يلي.

القسم الأول

1- القيادة والإدارة

2- التنظيم السياسي والإداري

3- القادة الأهالي

4- التشريفات والمكافئات الممنوحة خلال السنة

5- تنظيم العدالة

6- القضاة المسلمون

7- التعليم العمومي

8- مصلحة البريد والتلغراف

9- الضرائب

10- الوضعية المالية لبلدية الجلفة المختلطة

11- الشرطة القضائية

12- القرار الإمبراطوري- سيناتوس كونسل

القسم الثاني

1- الزراعة

2- تربية الثروة الحيوانية

3- السكان والتعمير

4- هجرة القبائل

5- الوضعية الاقتصادية للسكان

6- الشركات الاهلية للحيطة

7- الغابات

8- المشتلات والأشغال العمومية

9- الصناعة

10- التجارة

القسم الثالث

1- الرعاية الصحية للأهالي وطريقة النشاط العامة للمصلحة

2- الاستشفاء

3- مقاومة الأمراض الزهرية

4- معلومات إحصائية

5- النظافة العمومية

6- المخابر

7- مفتشية المدارس

8- مقاومة أمراض حمى المستنقعات

9- التلقيح

10- التحسينات المقترحة

القسم الرابع

1- الأشغال العمومية

القسم الخامس

1- مختلف أنواع التحسينات [10]

لقد استندت الى تقرير سنة 1908 [11] كعينة عن هذه التقارير و كنموذج من حيث المخطط العام للعرض لاستظهار طبيعة المادة التي تحملها هذه التقارير.

المحتوى العام لتقرير1908

القسم الاول

يتضمن عنصر القيادة والإدارة عرضا مختصرا عن أهم الأحداث السياسية المحلية والخارجية ، من حيث وقوعها وتأثيرها على مواقف سكان المنطقة ، فالتقرير يشير إلى الأحداث البارزة التي عرفتها منطقة المغرب والجنوب الوهراني في سنة 1908 ، والتي لم يكن لها تأثير على موقف القبائل في المنطقة ، ورغم أن القبائل كما يضيف التقرير ، كانوا يتطلعون لأخبار النجاحات الفرنسية عبر الصحف وصدى الأخبار المتنقلة عبر القبائل فيما بينها ، إلا أن جل همهم كان منحصرا في التفكير بأبنائهم أو أصدقائهم المجندين في جبهات القتال ، بكل من الدار البيضاء ، التي عرفت تجنيد فرقتين ب100 فارس .

يعرض التقرير صورة عن سلوك الفرق والقبائل حيال الإدارة الاستعمارية ، و يشير إلى الهدوء الذي ساد المنطقة ، والى التنافس بين القادة الأهالي، إلا أن الأمر لم يؤد إلى أي أحداث ملفتة.

ثم ينتقل إلى عرض الأحداث المهمة وعلاقتها بالنظام العام، من الأفعال المخلة بالواجب أو غزوات القبائل ، ويشير ضمن هذا الإطار ، إلى تردد ثلاثة أشخاص من أهالي قبائل أولاد نايل على إقليم غرداية، لغنيمة الإبل ، غير أنهم تعرضوا حسب ما ورده التقرير ، للقتل على يد جيش مضاد بمنطقة ضاية الهيكل ، وقد خلف هذا الفعل امتعاضا لدى سكان المنطقة .

افرد التقرير عنصرا للأحداث ذات الطابع الانتفاضي ، والتي غالبا ما كانت مؤشرة بلا شيئ .، ثم عرج على استظهار عمل السارياتوحركة الجيوش ، من خلال تقديم صورة مختصرة عن حركة الفرق العسكرية في منطقة الجلفة ذهابا وإيابا

،بحيث أشار إلى انطلاق الفرقة المجندة من الجلفة باتجاه الدار البيضاء بتاريخ 27فيفري 1908 ، والمشكلة من ضابط وأربعة قياد و100 فارس و108 حصان ، والى فرقتين أخريتين ،كانتا ستقلعان من الجلفة في 7 جوان من نفس السنة ، واشر في نفس هذا الاتجاه ، إلى عودة الفرق المجندة ، والى حركة الجيش الاستعماري في منطقة الاغواط وشرشال وملیانة والقليعة.

ثم انتقل إلى وصف الموقف الديني والمذهبي للقبائل تجاه السلطة الاستعمارية ، على ضوء ما يسميه التقرير مناورات الطوائف والأفعال الدالة ، التي تعاين مستوى التطرف من حيث التوسع والتقلص ، بعرض عام عن أهم الطرق الصوفية التي كانت منتشرة في إقليم الجلفة ، تبعا لحجمها ووزن كل طريقة في المكان ،كالرحمانية والشاذلية والتيجانية والقادرية ، وقد قدر عدد أتباع الطريقة الأولى 11.000 مريد في حين لم يكن يتعد أتباع التيجانية والشاذلية ما يقارب بعض المئات ، بينما تبقى الطريقة القادرية بأقل عدد من الأتباع ، حيث كانت تنحصر ضمن فئة المسنين ، كما كانت في تقلص مستمر، ثم يتابع التقرير معاينة حجم كل طريقة والاتجاه العام الذي يحكم مستقبلها وعلاقتها بموقف القبائل حيال الاستعمار ، برصد مختلف تحركات شيوخ الزوايا ، و يعرض الاعتبارات والصفات التي تحملها الطرق الدينية التي تنشط بمنطقة الجلفة ، من حيث مذهبها وشيوخها ووزنها وإتباعها من المريدين واتجاه أفكارها ،مركزا على معاينة نظرتها للاستعمار .

القسم الثاني

يتناول القسم الثاني من التقرير ، عرض التنظيم السياسي والإداري لمنطقة الجلفة ،بداية من تركيبة الدائرة و تاريخ نشأتها الذي يعود إلى القرار الحكومي ل 13 ديسمبر 1874 ، والذي يمثل جزءا من أقاليم الجنوب المشمول بقانون 24 ديسمبر 1902 ، والتنظيمات الإدارية العمومية ل 30 ديسمبر 1903، و14 أوت 1905 ، ومرسوم12ديسمبر 1905 ،والذي يجعل من منطقة الجلفة تابعة لإقليم غرداية ، وتحت إشراف المقر الإداري الرئيس المؤقت بمدينة الاغواط ، ثم قدم معطيات عن المساحة المقدرة ب 2.700.000 هكتار وعن عدد القبائل بعشرين قبيلة ،مرفقة باحصائيات مفصلة عن عدد سكان كل قبيلة ، ثم سمى أعوان الإدارة ، و حدد كمية السلاح والذخيرة التي تتوفر عليها المنطقة ، وأشار إلى التعديلات التي يمكن أن تكون قد لحقت بالتنظيم خلال السنة ، و عرض التنظيم الإداري المحلي ، فبعد أن ذكر بتاريخ نشأة البلدية المختلطة للجلفة ، بموجب القرار الحكومي الصادر ب 06 نوفمبر 1868 ، أشار بعدها إلى المساحة التي يتربع عليها إقليم البلدية والمقدر ب 1.720 هكتار ، والتي كانت تضم 2.239 ساكن في سنة 1908 ، وتتشكل من عناصر اثنية مختلفة ، تضم 357 نسمة من الفرنسيين و97 نسمة من الاسرائليين و 105 نسمة من الأجانب و680 من أهالي المنطقة المحليين ، وكان يتولى راسة البلدية ، القائد الأعلى الذي يحمل رتبة رائد ،وتساعده

لجنة مساعدة ،مشكلة من نائب فرنسي منتخب ،و5 أعضاء منتخبين ، ونائب واحد عن الأهالي يعينه الحاكم العام ، ثم عرض التقرير ،طاقم الموظفين التابعين للإدارة ومختلف التعديلات المتصلة بالتحويلات والإقالات والتعيينات والاستقالات، مع ذكره لكافة الألقاب المشمولة بالتعديل ، ثم انتقل إلى عرض جداول إحصائية مفصلة ودقيقة عن القياد الذين صدرت في حقهم غرامات، لقاء مخلفات تتعلق بعدم التزامهم بتنفيذ المهمات المنوطة بهم ، والتي كانت تندرج ضمن اختصاصاتهم ، و يحدد الجدول قيمة الغرامات والقرائن المنسوبة لأصحابها ، وينهي بعرض أسماء الذين تم تقليدهم الأوسمة ، وأسماء الذين تلقوا المنح والمكافئات بمختلف قيمتها و درجاتها

يعرض التقرير تنظيم جهاز العدالة ، فبعد أن حدد تاريخ تأسيس المحكمة في 15 سبتمبر 1870 ، أورد طاقمها الذي يتألف من القاضي ،و باش عدل نو عدل، و حدد أقسام إقليم اختصاص المحكمة في بلدية الجلفة ، والذي كان يشمل قبيلة اولاد الغويني وأولاد السي احمد واولاد ام هاني وأولاد العيفة والصحاري خبيزات ، ثم يفرد جزءا عن تأسيس محكمة زنينة في 15 سبتمبر 1870، والتي كانت تضم بدورها القاضي نوباش عدل وعدل ،وتتولى الإشراف القضائي على إقليم أولاد سيدي يونس وزنينة ، وقبيلة العبازيز وقبيلة اولاد رقاد الغرابة ، وقبيلة أولاد الشراقة وأولاد خناتة ، ثم يستكمل عرض باقي المحاكم و مجال اختصاصها في محكمة الزهاريز ومحكمة مسعد ،على نفس النسق السابق ، لينتهي بعرض تركيبة المجلس القضائي الذي تشكل من المحاكم الأربع الأولى بموجب قانون 23 سبتمبر 1905 ، والذي يضم الجلفة وزنينة ومسعد وزهاريز ، ثم استكمل هذا العنصر بالإشارة إلى مختلف التحويلات التي مست القضاة المسلمين .

عرض التقرير حالة التعليم العمومي ضمن جداول إحصائية، تتضمن عدد المدارس الفرنسية و عدد طلابها ، كما أشار إلى عدد مدارس الزوايا والجوامع ، والى عدد كل من المدارس العربية والمدارس الحرة وعدد المعلمين .كما خصص عرضا لنشاط وعمل مصالح البريد والتلغراف ، ومختلف الخطوط بين المناطق بما يعكس قيام شبكة من الاتصالات ، و عرض جداول احصائية في الجانب الضريبي بقيمة الضرائب والزكاة ومستحقات الخدمة والعشور وغيرها، ثم قدم جداول عن الوضعية المالية لبلدية الجلفة من مداخيل ونفقات .

وعن عمل الشرطة القضائية التي كانت مكلفة في الظاهر بمراقبة الجنح والجنايات كما يصفها التقرير، يتجلى من عملها البعد ألاستخباراتي الأمني بحيث أنها كانت تترصد حركة القبائل ومراقبة أفعالها عن كثب حتى تتمكن من إحباط كل محاولة تخل بالنظام وفي هذا الاتجاه أنشأت الإدارة الاستعمارية سنة 1909 خط تلغرافي يربط عين الإبل بمسعد لتنشيط الاستعلامات كما يعرض التقرير جزاء المسؤولية الجماعية التي تطال القبائل في حال إخلال احد أفرادها بقواعد القانون وينتهي هذا القسم بعرض كافة التشريعات المتعلقة بالأرض ومجالات تطبيق القرار المشيخي – سناتوس كونسلت [12]مع تأشير حدود القبائل

القسم الثالث

يعرض القسم الثاني من التقرير معلومات عن طرق الفلاحة المستخدمة والمشاريع المنجزة ، ويقدم إحصائيات في جداول عن إنتاج الحبوب والمساحات المزروعة ، كما يعرج على التمور وطرق الاستغلال الزراعي في الواحات ، وعن الإنتاج ألفلاحي وتربية النحل ،و يورد تحديد الكوارث البيئية والطبيعية التي لحقت بالمنطقة ، كاجتياح الجراد سنة 1908 ، ثم يقدم صورة عن تربية المواشي واهم النجاحات المحققة ، واهتمامات السلطة الاستعمارية بهذا القطاع ، من خلال استبيان المشاريع المعدة لهذا الغرض ،ويضيف التقرير عرضا عن المشاريع المدرجة ضمن الاهتمامات المستقبلية للسلطة ، كتنمية تربية مختلف أنواع الثروة الحيوانية بالمنطقة ، من خيول وماعز وابل وغيرها .

يتابع التقرير عرض حالة السكان والاستيطان، فيعطي إحصائيات عن عدد السكان لسنة 1906 ، والذين قدرهم ب 71.941 ساكن ، كما أشار إلى هجرات القبائل ، والتي ربطها بنمط حياة البداوة والترحال.

في معرض الحديث عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسكان الأوروبيين والأهالي ، أشار التقرير، إلى مختلف الأسباب التي أثرت على هذه الوضعية والإجراءات التي اتخذت في هذا الشأن ، لا سيما ما تعلق بالكوارث البيئية ، ويواصل عرض نشاط سكان منطقة الجلفة من خلال التعاونيات الفلاحية للحيطة ، وطرق عملها خلال السنة بشيئ من التفصيل ، ثم عرج على قطاع الغابات بعرض المصلحة المكلفة بحراستها ومساحتها، واهم أجزاء المساحة عبر الإقليم وفرق اليقظة لحراسة الغابات ، وعدد الحرائق التي لحقت بالغابة وكذا مشتلات وأعمال الغرس لتجديد نسيج الغابة .

أما في الشأن الصناعي فيقدم التقرير جدولا عن مختلف المجموعات الصناعية ، الغذائية والخزفية والبناء والخشب والجلود والنسيج والتعدين وغيرها ،وكذا الصناعات التقليدية كالنسيج والبرنوس والألبسة ، التي غالبا ما كانت تصنع للإغراض المحلية ، كما ربط بين هذا التنوع في الإنتاج ، والأهمية التي تكتسيها منطقة الجلفة من حيث مساحتها ومقدراتها التجارية .

يستكمل التقرير عرض وضعية خصائص التجارة في إقليم الجلفة ، بحيث أشار إلى عدم وفرة المواد الاستهلاكية الواسعة في الإقليم ، الأمر الذي يجعل مختلف المواد مستوردة من جهات أخرى ، وخاصة العاصمة ، وبين اثر ذلك على وضعية الأسعار التي غالبا ما تكون مرتفعة بسبب تكلفة النقل ، كما قدم جداول عن نوع المواد المستجلبة من خارج الإقليم ، والتي كانت تشمل القمح والشعير والطحين والعجائن والسكر والبن والشمع والبترول والتبغ والكبريت والصابون والفلفل والجير والاسمنت والجلود وغيرها، وبالمقابل كانت منطقة الجلفة تصدر الخيول والبغال والحمير والإبل والأبقار والخروف والجلود الخام والصوف والجلود المعدة والتمور والحبوب والحلفاء وغيرها، كما يتضمن الجدول الكميات وقيمتها المالية ، والملاحظات الاستثنائية كما يعرض في الأخير أهم التغيرات التي عرفتها حركة التجارة ذهابا وإيابا،مشيرا إلى العوامل التي

أثرت فيها ، ويقدم وصفا لحركة القوافل القادمة من تقرت وأولاد جلال لبيع التمور، مقابل اخذ الحبوب ، ويقدم جدولا بأهم السلع التي تباع في أسواق المنطقة وكمياتها .

القسم الرابع

يعرض التقرير صورة عن الرعاية والنظافة العمومية ، مستهلا الحديث عن الرعاية الصحية ، بحيث عدد المشفات ومصالح الفحص، والمعاينة وتوزيع الأدوية التي كانت مجانية ،وملاحظات عامة عن عمل المصلحة المعنية ، غير أن الأرقام المقدمة كانت بحسب التقريرمحدودة جدا ، مقارنة بعدد السكان الذي لم يكن يتعد 200فرد، بحيث أن العيادة التي بدأت في العمل منذ نشأتها سنة 1904 ، لم تستقبل سوى 987 مريض خلال 5 سنوات 1904-1908 ،كما عرض في هذا الإطار، جدول عن النفقات ومعلومات إحصائية عن عمل العيادة ، و قدم صورة عن الوضع الصحي للسكان الأوروبيين والأهالي ، من خلال حالة الأمراض الوبائية والإجراءات المتخذة لاستئصالها من خلال حملات التطعيم .

وفي القسم الرابع يعرض التقرير وضع الأشغال العمومية من خلال جداول مفصلة تتضمن طبيعة الاشغال والنفقات المخصصة لها والميزانية التي تتحمل أعباءها والملاحظات الخاصة بكل مشروع

القسم الخامس

في القسم الخامس عرض التقرير مجمل التحسينات بمختلف أنواعها المتعلقة بمشاريع الاتصالات والري والأشغال العمومية والطرقات.

خاتمة.

تبقى هذه التقارير تزخر بكم هائل من المعطيات الخاصة بتفاصيل الحياة في مختلف جوانبها ويمكن ان تمثل مصدرا للتحقيق في كثير من المسائل التاريخية التي تهم منطقة الجلفة

الإحالات والهوامش:

(1) – تم إنشاء مركز الاستعلام الأهلي (le Centre De Renseignements Indigènes)في نظام الحكومة العامة للجزائر سنة 1935 ثم تحول إلى مركز المعلومات والدراسات (Centre D'informations Et D'études)وكان يمثل أداء مهامه عمله عدد من المصالح في العملات وكانت كل مصلحة مكلفة بإعداد دراسات وتسطير ورقات ورصد المعلومات عن الأحداث المتعلقة بمجال إقليم اختصاصها وعن الحالة النفسية العامة للسكان وفي سنة 1945 اتخذت هذه المصالح صفة مركز الاستعلام والتوثيق الخاصة بالمسلمين (Services D'informations Et Documentations Musulmanes)و في سنة 1947 تحولت إلى مصالح الربط لشمال إفريقيا (Services Des Liaisons Nord-Africaines)انظر:مدخل للسجل الأرشيفي بأرشيف ما وراء البحار باكس- ان- برفانس Anom. Préfecture D'Oran (1831-1962) T2 ..

(2) – اسمه الكامل غيوم ستانيسلاس ماري مونج Guillaume Stanislas Mary Monge الابن الاصغر للشهير مونج مؤسس المدرسة المتعددة التقنيات ووزير الحربية ورئيس مجلس الشيوخ ولد بمنطقة نوي Nuits td في 17 مارس 1814 كان يتمتع بثقافة واسعة اذ يحسن اللغة العربية ويتقن التواصل مع الغير تولى القيادة السياسية والعسكرية في عهد الحنرالات الذين حكموا الجزائر منذ 1830 الى 1848 وكان القائد الأكبر لكافة العمليات العسكرية لمقاطعة الجزائر ما بين 1834 الى 1837 وترك عدة اعمال من بينها مذكرات عن غزو منطقة الاغواط فكان صاحب مقترحات تشكيل فرق نظامية للصبايحية وتعيين اغاوات فرنسيين يتولون قيادة القبائل انظر :

Mullié Charles ,Biographie Des Célébrités Militaires Des Armées De Terre Et De Mer De 1789 A 1850, T2 Edition .Poignavant(Paris) 18. Pp263,262

(3) –ANOM.GGA.10H 78

(4) –ANOM.GGA.10H83

(5) –ANOM.GGA.24H113

(6) –هناك وثائق وتقارير متنوعة عن محطة تعضميت اذ توجد ورقة عن تربية الخروف في المحطة تعود لسنة 1922 وأخرى تعرض جانبا عن تاريخ الأرض التي تم فيها إنشاء المحطة من حيث تبعيتها والظرف التي كانت تشتغل فيها منذ 1830 إلى 1918 تتألف من خمس صفحات أعدها الرائد مارتان MARTIN سنة 1928 وتقرير موجز عن محطة تربية الخروف في محطة تعضميت من 14 صفحة يعود لنفس السنة فضلا عن تقريرين شهريين لسة 1942 يتضمن الأول عرض الوضع لثروة الخروف والزراعات المكملة من 4 صفحات وكذا وثيقة تتضمن اقتراحات بإنشاء مركز مهني مخصص لتأهيل أطفال الأهالي ليتم تشغيلهم في المحطة انظر.محتويات هذه الوثائق في . ANOM.GGA.24H113-114

(7) –توجد هذه التقارير ضمن علبتين تابعة لرصيد الواحات وهي متسلسلة من غير انقطاع وتمتد من 1908 الى 1946 .انظر. ANOM.OASIS.83-84

(8) – تختلف أحجام هذه التقارير من حيث عدد صفحاتها فتقرير 1908 يتالف من 63 صفحة وتقرير 1909 يتالف من 55 صفحة بينما معظم التقارير يتراوح مابين 50 الى 52 صفحة بينما تقرير 1921 لا يتجاوز 47 صفحة ويتجاوز البعض 60 صفحة مثل تقرير 1929 ب 68 صفحة و 1914 ب69 . IBID .

(9) – تم إنشاء مناطق أقاليم الجنوب بموجب قانون 24 ديسمبر 1902 على مساحة تفوق 2 مليون كلم وقد خصصت لها ميزانية خاصة تستمد من الموارد المحلية تصرف في النفقات المدنية بينما تبقى تكاليف الاحتلال العسكري وحدها على عاتق المتروبول ويتولى مهامها الحاكم العام في الجزائر الذي يتمتع بكامل الصلاحيات القصوى لإدارة شؤونها الإدارية والدفاعية وتشمل هذه الأقاليم مناطق غنية نسبيا

وأهلة بالسكان في تقرت والجلفة وعين الصفراء ومشرية وهي تشكل مجموعات متجانسة وقادرة على الاستجابة لمتطلبات حياتها وضمان نفقاتها المدنية ومباشرة أشغالها الكبرى وتتمتع هذه الأقاليم بقانونها الأساسي الذي يمنحها صفة الشخصية المدنية التي تخول لها حق الملكية وإنشاء طرق السكك الحديدية ومباشرة الأشغال العمومية الكبرى وإبرام التصرفات وفي 30 ديسمبر 1903 صدر مرسوم التنظيم المالي الذي يحدد القواعد المتعلقة بالتحضير وعمل الميزانية المدنية و الذي يقع إعدادها على عاتق الحاكم العام ويتم إقرارها تبعا لمرسوم بعد موافقة مجلس الحكومة و تنقسم أقاليم الجنوب إلى أربع دوائر كبرى يتولى الإشراف على راسة كل واحدة منها ضابط سامي بصفة الحاكم العسكري لأقاليم الجنوب وينقسم بدوره كل إقليم دائرة إلى نوعين من البلديات ،منها البلديات المختلطة والبلديات الاهلية . يخضع حكم وادارة اقاليم الجنوب الى مراقبة الحاكم العسكري وهو يتمتع بمهام شبيهة بمهام نائب الوالي .انظر .

Exposé De La Situation Générale Des Territoire Du Sud De l'Algérie De 1930 A 1946 .Rapport D'ensemble Présenté Par Ordre De M. Yves Chataigneau .Ambassadeur De France, Gouverneur General De l'Algérie .Imprimerie Officielle 7 Et 9,Rue Rollier Alger 1947.PP 4–5

(10) – يمثل هذا التقسيم ترجمة حرفية لمخطط العرض المتضمن في الصفحة الأولى من التقرير السنوي لسنة 1940.انظر. ANOM.OASIS. 84

(11) – يحتوي التقرير على خمسين صفحة وهو مرقون بالآلة الكاتبة .83 .ANOM.OASIS

(12) – جاء هذا القانون لتطبيق أفكار الإمبراطور نابليون الثالث ضمن مشروع إنشاء مملكة عربية ويقوم على تمليك القبائل الأقاليم التي تحوزها بصفة تقليدية ودائمة ويتم تحويل الملكيات الجماعية لاحقا إلى ملكيات فردية لفائدة أفراد الدوار ريثما يتم ضبط الحدود وتقسيم القبائل إلى دواوير ، والى تقسيم كافة الأراضي الجماعية بين مختلف الدواوير ويتم في الأخير منح الدواوير تمثيل دائم من خلال إنشاء هيئة (الجماعة) انظر:**Les Centres Municipaux En Algérie 10APOM100–1199**